نظرات في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب

د. محمود عبد العظيم محمد نصر
قسم اللغة العربية/ كلية التربية/جامعة سرت

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فتراثنا النحوي– تاريخه وأعلامه ومدارسه وكتبه وأبوابه وقضاياه– في حاجة إلى متابعة الحديث عنه, ونظرات تكشف النقاب عما فيه, إحياءً للتراث, وتقويةً لأركان اللغة، وتبييناً لما قدمه أسلافنا– رضوان الله عليهم– خدمة للغة القرآن الكريم.

ويوم أن يوصد الباب أمام ما تم من بعض الدراسات , يقع على ذلك العلم وأعلامه حيف كبير , فهجر هؤلاء الأعلام وأعمالهم يؤدي إلى نسيانهم , ويضيع اللغة , ويفقد قدراً من التراث.

ومن ثم رأى الباحث أن يكشف النقاب عن شخصية نحوية أوجز أصحاب التراجم في الترجمة لها , مما أثار عجب صاحب كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة حيث قال: (وأعجب العجب إن هذا الإمام[1] العلامة يفوت على أصحاب المعجمات الإفاضة في ترجمته فلم ندر متى وأين ولد ونشأ ؟وأين كانت مراحل حياته؟. وكم مؤلفاته؟, وفيم كانت ؟ وأين كانت وفاته على التحقيق؟ وعمن من تلقى ومن تخرج على يديه؟ ومما يزيد الأسف عدم معرفتهم اسمه , فإن السيوطي وهو من متأخري أصحاب المعجمات المعنيين , بالتراجم اضطر إلى ذكره في بغية الوعاه (حرف الراء) اكتفاءً بشهرة لفظ الرضي).

وقال في ترجمته: (ولم أقف على اسمه ولا شيء من ترجمته [2]؛ لذلك رأى الباحث في نفسه شوقاً لتوضيح ملامح شخصية الرضي, وإلقاء الضوء على كتابه الذي لا غنى لباحث في علم النحو ومسائله عن مطالعته, والانتفاع بما فيه، من خلال نظرات توضح منهج الرضي النحوي, وموقفه من الشاهد النحوي, و منزلة شرح الكافية, وما يؤخذ على الرضي في هذا الكتاب، في بحث أسميته (نظرات في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب).

وقد جعلته في خمسة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول:- تعريف بالرضي.

المطلب الثاني:- تعريف بكتاب شرح كافية ابن الحاجب للرضي.

المطلب الثالث:- موقف الرضي في كتابه من الشاهد النحوي.

المطلب الرابع:- قيمة شرح الكافية للرضي وأقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس:- ما يؤخذ على الرضي في شرح الكافية.

المطلب الأول: تعريف بالرضي.

نسبه ولقبه :– الرضي: هو محمد بن الحسن, نجم الملة والدين, الاستراباذي, السمنائي[3] نزيل النجف, نحوي, صرفي, متكلم, منطقي[4] لقب بنجم الدين [5] ونجم الأئمة [6] ورضي الدين[7] ونجم الملة والدين[8].

مولده :– ولد الرضي في طبرستان في سنة مجهولة من سنوات القرن السابع الهجري, ولم تذكر كتب التراجم سنة ولادته[9].

ويعزو بعض الباحثين[10] السبب في عدم ذكر تاريخ ولادته إلى أن التاريخ كان في شغل شاغل فأهمله, حيث كانت إيران في هذه الفترة مسرحاً لحوادث الغزوات المغولية , فقد بدأت الحملة الأولى للمغول تحت قيادة جنكيز خان في هذه الفترة[11].

لهذا نقول: إن التاريخ في هذه الفترة كان مليئاً بالأحداث الخطيرة التي جعلت الناس في هذا العصر ينصرفون عن تسجيل تاريخ الحوادث والولادات إلى ما هو أهم منها , حيث كانوا يفكرون في حياتهم, ومصيرهم , وطعامهم , ويفكرون فيما يعملونه لرد أخطار الغزو , ولهذا لم تذكر كتب التراجم سنة ميلاد الرضي , واكتفت بالحديث عن حياته بأنه عاشها بين العراق والمدينة المنورة [12].

مؤلفاته :– ذكر المترجمون له أن من مؤلفاته شرحي الشافية لابن الحاجب[13] في التصريف والكافية لابن الحاجب في النحو, وحاشيته على تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة, وحاشيته على شرح القصائد السبع العلويات لعبد الحميد بن محمد المعتزلي المدائني, المعروف بابن أبي الحديد المتوفى سنة 655 هـ. وهو الذي شرح نهج البلاغة[14]، والقصائد السبع في مدح على بن أبي طالب رضي الله عنه, ولهذا فلا عجب أن يقوم الرضي بشرحها وهو من شيعته.

مذهبه الفقهي :– عزا بعضَ الباحثين السبب في استشهاد الرضي بكلام الإمام على– رضي الله عنه– وإطرائه لبلاغته, إلى أن يكون– رحمه الله– شيعياً مذهباً، أو علوياً نسباً.

وقد تبين للباحث من خلال نظراته في كتاب الرضي ما يرجح أنه شيعي[15], فقد حرص في تمثيله لبعض القواعد ان يبرر هذا الاعتقاد حيث مثَّل لتقدم المفعول به (استخلف المرتضي المصطفى – صلى الله عليه وسلم)[16], كما مثَّل في باب المركبات بقوله: (كما تقول: الحسين رضي الله عنه ثالث الاثنى عشر) [17] وهذه عبارات ناطقة بالتشيع[18].

وفاته :– ذكرت كتب التراجم أن الرضي فرغ من تأليف شرحه على كافية ابن الحاجب سنة 1284 م[19], وأن وفاته كانت سنة 1287م[20].

المطلب الثاني: تعريف بكتاب شرح كافية ابن الحاجب وبيان مذهب الرضي النحوي.

تعريف بالكتاب وسبب تأليفه :– كتاب شرح كافية ابن الحاجب في النحو للرضي من أجلّ شروح الكافية , فقد سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصّبا [21] والأمطار , وهو شرح عظيم الشأن جامع لكل بيان وبرهان , تضمن من المسائل أفضلها و أعلاها, و لم يغادر من الفوائد صغيرة واكبيرة إلا أحصاها[22].

قال السيوطي في طبقات النحاة (الرضي الإمام المشهور , صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذى لم يؤلف عليها و لا في غالب كتب النحو مثله ,جمعا و تحقيقا وحسن تعليل , وقد أكبَّ الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر قبلهم فى مصنفاتهم و دروسهم , وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة , واختيارات جمَّة ومذاهب ينفرد بها[23] .يذكر الرضي نفسه: أن سبب تأليفه الكتاب جاء استجابة لرغبة من أحد تلاميذه الذين قرأوا عليه الرسالة ،ويقول: إنه أراد أن يعلق على ما يشبه الشرح ثم اقتضى الحال بعد الشروع أن يتجاوز الأصول إلى الفروع[24].

والحق أن كتاب الرضي قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو و استكشاف لمخبآته, وإحاطة بأوابده, ويعجبني منه ولوعه بضم الأنواع في محاولاته التي يعنى فيها بلم أطراف الكلام الذي يراد التقعيد له، حتى لا يدع بابا إلا قضى و طر العلم فيه, هذا من ناحية التأليف[25].

مذهب الرضي النحوي: أما من ناحية الفن, فانتهاجه نهج البغداديين[26] واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية, إذ نراه تارة مع الكوفيين ,و تارة أخرى مع البصريين مع الميل إلي البصريين , وكثيراً ما يختار ما انفرد به بعض أعلامها , وقد يختار بعض آراء البغداديين الذين سبقوه[27], وقد ينفرد ببعض الآراء, ومن المعروف أن نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري اتبعوا نهجاً جديداً في دراساتهم , ومصنفاتهم النحوية, يقوم على الانتخاب من آراء

المدرستين البصرية والكوفية جميعاً , وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب, وبذلك نشأ جيل يحمل آراء مدرستيهما ويُعْنَي بالتعمُّق في مصنفات أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة . وكان مِنْ هذا الجيل مَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية ,ومَنْ يغلب عليه الميل إلى المدرسة الكوفية , فاضطرب كُتَّاب التراجم والطبقات إزاءه, فمنهم من حاول افراده في المدرستين الكوفية والبصرية, على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته, ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة , كما صنع ابن الندم في الفهرست كان قد أدخل فيهم نفراً ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وابي حنيفة الدينوري[28] وغيرهما.

هذا من الناحية النظرية , أما من الناحية العملية فدونك بعض الأمثلة التي رجح فيها الرضي المذهب البصري :-

رجَّحَ الرضي رأي البصريين في باب التنازع واختيارهم إعمال الفعل الثاني[29].

رجَّحَ رأي البصريين في أن ما بعد لولا في مثل: (لولا محمد لجئت) مبتدأ "[30].

رجَّحَ رأيهم في أن الخبر محذوف في مثل "كل عامل وعمله"[31].

رجَّحَ رأيهم في أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف[32].

ومن أمثلة ترجيحه المذهب الكوفي:- نرى الرضي يذكر رأي البصريين في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء , ويُضَعِّفه مُؤْثِراً عليه مذهب الكسائي والفرَّاء في أن عامل الرفع فيه هو الخبر. إذ كل منهما صار بصاحبه[33].

الرضي يذكر رأي البصريين في أن عامل النصب في المفعول هو الفعل , ويُضَعِّفه مُصوباً رأي الفرَّاء في أن عامل النصب فيه هو الفعل والفاعل معاً , إذا أسند أحدهما إلى الآخر هو السبب في كون المفعول فضلة فيكونان السبب في علامة الفضلة وهي النصب[34].

ويعرض لما نسب إلى الخليل من أن أصل المرفوعات الفاعل , والمبتدأ فرع عنه , وما نسب إلى سيبوبه من أن أصلها المبتدأ والفاعل فرع عنه ويختار رأي الاخفش , وابن السراج ,والكوفيين القائل: بأن المبتدأ والفاعل أصلان في الرفع ليس أحداهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه[35].

ويمد ذلك في المفعول به وما قيل من أنَّ بقية المفعولات محمول عليه فجميعها هي الأخرى أصول وليست فروعاً للمفعول به.

يرى الكوفيون شرطية أن المدغمة في ما في نحو "أما أنت منطلقاً انطلقت" ويقول الرضي:

(ولا أري قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى ..... الخ)[36].

يرى الكوفيون أن الضمير في أنت وأخواته "التاء" وفي إياك وأخواته "الكاف", قال: (وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين)[37].

يرى الكوفيون أن المصدر المنسبك من أن والفعل في نحو (زيد أن يقوم) بدل اشتمال من الاسم الظاهر, قال: "والذي أرى أن هذا وجه قريب"[38].

انفراد الرضي ببعض الآراء: هذا وقد يخرج الرضي بابتكار جديد أو توجيه رشيد, يخرج به على النحاة عماده في ذلك: استقلال الرأي, ورجاحة الحجة. ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك:-

مخالفته في اشتراط أصالة الصفة في منع الصرف حيث قال: "وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف"[39].

مخالفته في عَدِّهم عطف البيان نوعاً مستقلاً من التوابع, ورأى إدماجه في بدل الكل حيث قال: " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان, بل لا أرى عطف البيان إلا البدل"[40].

مخالفته في اعتبارهم (فَعَالِ) معدولة عن فعل الأمر, فقال "والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل؛ شيء لا دليل عليه, والأصل في كل معدول عن شيء، ألا يخرج من نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم , فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية ؟)[41].

مخالفته في تعميمهم المنع في الثلاثة الآتية : تقديم معمول المصدر عليه والفصل بينه وبين معموله بأجنبي مع بقاء معموله, ورأى جوازها مع الظرف والجار والمجرور , فقال " وأنا لا أرى مانعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه , ويجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي ... وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل"[42].

مخالفته في جعلهم الصفة المشبهة موضوعة للدوام ورأى أنها موضوعة لمجرد الثبوت, فقال "والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا للاستمرار في جميع الأزمنة لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما"[43].

مخالفته في إذن, فليست بحرف ناصب للمضارع كما قال البصريون وبعض الكوفيين, ولا اسم أصله إذا, والنصب بعده بأن مضمرة كما قال بعضهم الآخر, بل قال إنها اسم أصله إذ والنصب بعدها بأن مضمرة ولهذا قال: "والذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ"[44].

المطلب الثالث: موقف الرضي في كتابه من الشاهد النحوي.

مما لاشك فيه أن الشاهد ثلث النحو , إذ لابد للقواعد من شواهد تزكيها وتكسبها رواجاً وقبولاً, وكتب المتقدمين على فضلها وحفلها بالأدلة والبراهين كانت حفية بالشاهد النحوي , ألم تر إلى سيبويه كيف فعل في الكتاب وهو إمام النحاة وأول من أرخى العنان وأطال النفس في أول علم ظفر بالتأليف, لقد أربى ما استشهد به من آيات القران الكريم على أربعمائة آية[45].

كما قارب ما استشهد به من الشعر على الخمسين بعد الألف من الأبيات الشعرية وكذلك فعل المبرد في كتابه المقتضب . وبسيبويه والمبرد بُدئت وختمت دولة المجتهدين في علم النحو من علماء البصرة, ثم خلف من بعد علماء النحو المتقدمين خلف ورثوا الكتاب , وانطلق الملأ منهم يستدلون على رأى قاموا بترجيحه, أو رؤية جديدة رأوها بشواهد قرآنية وأبيات شعرية وغير ذلك من مأثور كلام العرب.

والرضي في كتابه شرح الكافية في النحو قد تضمن شواهد نثرية مستفيضة من القرآن الكريم, وكلام العرب المحتج بكلامهم، والحديث الشريف وكلام علي بن ابي طالب رضي الله عنه وشواهد شعرية[46].

أما شواهد القرآن الكريم , فمن المعروف أن كتاب الله تعالى هو قمة الاستشهاد على علوم العربية[47], والرضي استدل بكثير من الشواهد القرآنية . حيث استشهد بما يزيد على ثمانمائة آية[48], موافقاً للنحاة القدامى والمتأخرين[49].

نجده في الصفحة الأولى أثناء تعريف الكلمة يقول " وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة, والجمل, يقال: "كلمة شاعر" .قال تعالى: " وَتَمَّتْ كلمة ربك الحُسْنَى"[50].

ولا تَمُر صفحتان من الكتاب دون أن يستشهد بنص قرآني ففي تعريف (ال) التي لاستغراق الجنس , يقول " ولئن سلَّمنا ذلك قلنا :

إن الجنس على ضربين أحدهما : استغراق الجنس , وهو الذي يحسن فيه كل " كقوله تعالى:" إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا"[51], أي كل الإنسان, وإلا لم يجز الاستثناء؛ لأنه[52] عند الجمهور من النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه, وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة.

والثاني: ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة, بل ذاك احتمال عقلي, كما في قوله تعالى " لئن أكله الذئب"[53]. ولم يكن هناك ذئب معهود, ولم يُرَد استغراق الجنس أيضاً[54]. وشرح الرضي على هذه الطريقة من الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة.

أما الاستشهاد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم, ففيه خلاف كبير بين العلماء خلاصته: أن ابن خروف وابن مالك يجيزان الاستشهاد بالحديث مطلقاً, وأبو حيان وابن الضائع يمنعان الاستشهاد به مطلقاً, وتوسط هذين الرأيين رأى ثالث للشاطبي حيث يجيز الاحتجاج بالحديث إذا علم أن ألفاظه نقلت لمقصود خاص بها كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحته صلى الله عليه وسلم[55].

والناظر في شرح الكافية يجد الرضي من الذين أكثروا الاستشهاد بالحديث الشريف , حيث وجد عنده ما يزيد على الخمسين حديثاً[56] فقلما تقرأ باباً إلا رأيت الحديث فيه[57].

ففي أول باب في الإعراب[58] تجده يستشهد عن معنى المعرب بقوله – صلى الله عليه وسلم– "الثيب يعرب عنها لسانها"[50], وفي باب غير المنصرف[60], تجده يستشهد على الصرف للتناسب بقوله صلى الله عليه وسلم: "خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة"[61]. وعلى صيغة منتهى الجموع[62] بقوله– صلى الله عليه وسلم–: " إنَّكُنَّ صواحبات يوسف"[63] وعلى وزن الفعل[64] بقوله– صلى الله عليه وسلم– : " إن الله نهاكم عن قيل وقال"[65]. وفي باب الفاعل[66] يستشهد على الحصر بقوله– صلى الله عليه وسلم–: "إنما الأعمال بالنيات"[67] و"إنما الولاء للمعتق"[68], و "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"[69].وفي باب الحال[70] بقوله – صلى الله عليه وسلم — : " يذهب الصالحون الأول فالأول"[71]. وفي باب الحال أيضاً قال : إعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختص بوصف[72] كما جاء في الحديث " سابق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين الخيل , فأتى فرسٌ له سابقاً"[73]. ويستشهد في باب النكرة[74] والمعرفة بقوله– صلى الله عليه وسلم: "لا تُحَرَّمُ الإملاجة والإملاجتان"[75]. كما يستشهد[76] على إبدال اللام ميماً في لغة حمير, ونفر من طيئ بقوله (صلى الله عليه وسلم): "ليس من امبر امصيام في امسفر"[77].

أما الشعر فقد دَعَّم الرضي القواعد بالشواهد الشعرية أيضا فذكر في كتابه سبعة وخمسين وتسعمائة شاهداً , والمستقرئ لها يتبين أن أكثرها للجاهلين والمخضرمين والإسلاميين ممن يحتج بكلامهم , والقليل بل النادر منها للمحدثين من الشعراء من أمثال أشجع السلمي , المتنبي , وغيرهما , سأذكر أمثلة لبعض أشعار هؤلاء فيما يؤخذ على الرضي من هفوات.

كما أن الرضي ساق شيئاً من الشعر لمناسبات معنوية لا علاقة لها بالقواعد النحوية ومن هذا ما جاء في باب التنازع[78] عند ذكر رأى الكسائي الموجب حذف الفاعل من الأول عند

إعمال الثاني خوف الإضمار قبل الذكر , مع أن الحذف أشنع من الإضمار قبل الذكر , قوله : فحال الكسائي حال " سعيد بن عبد الرحمن بن حسان "إذ يقول من (السريع):

فكنت كالسَّاعي إلي مَثْعَبٍ موئِلا من سبل الراعدِ[79]

ومنه في باب المفعول به لمناسبة حذف الفعل جوازاً ووجوباً في قولهم (انته أمراً قاصداً) قوله: القصد خلاف القصور والإفراط كقول الشاعر من (الطويل):

ولا تكُ فيها مفْرطًا أو مَفرطّاً كِلا طَرَ فَيَ قَصْدِ الأمور ذَميمُ[80]

ومنه في باب أسماء الأصوات[81] عند الكلام على (ويلمّه) وأن هذا الدعاء على حد " قاتله الله " عند التعجب قوله : فإن الشئ إذا بلغ الكمال يدعى عليه صوناً له عن عين الكمال كما قال جميل من الطويل:

رَمَى اللهُ في عيَنَي بثينة بالقذى وفي الغُرِّ من أنيابها بالقوادح[82]

وهذا يُرِيْنَا سعة اطلاعه في الأدب.

وقد تَكَفَّلَ بشرح شواهد شرح الكافية للرضي شرحاً علمياً وأدبياً وتاريخياً : العلامة عبد القادر البغدادي من علماء القرن الحادي عشر الهجري في كتاب , هو جدير حقاً بما سماه به صاحبه " خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب " , وكثير من الأدباء وعلماء اللغة يرجعون إليه في معظم ما يكتبون.

كما أن الرضي أكثر من الاستشهاد بكلام على بن أبي طالب– رضي الله عنه– كما أشرت سابقاً حيث وردت أقوال الإمام علي في أكثر من ثلاثين موضوعاً من شرح الكافية[83]. وكذلك للأمثال وما جرى مجراها مواضع في شرحه كثيرة[84].

ومما سبق يتضح أن الرضي في شرحه أولى الشاهد النحوي عناية فائقة واهتم بكل كلام ورد عن العرب الخُلّص المحتج بكلامهم.

المطلب الرابع: قيمة شرح الكافية .

أشار الجرجاني إلى قيمة هذا الكتاب , بقوله " شرح الكافية , للعالم الجليل نجم الأئمة , وفاضل الأمة , محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي , كتاب جليل الخطر , محمود الأثر , يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ... وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم ... الخ ما قال[85].

كما قال البغدادي في مقدمة " خزانة الأدب " في حق الكتاب (إن كتب النحو بعده صارت كالشريعة المنسوخة), ولا يتحدث عن الرضي إلا بقوله: (الشارح المحقق)[86].

وقال صاحب "كشف الظنون": (وشروح الكافية كثيرة, وأعظمها شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي النحوي)[87]. وقال صاحب "مفتاح السعادة": (.. وهو شرح عظيم الشأن, جامع لكل بيان وبرهان, تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها , ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها, قال السيوطي في "طبقات النحاة": الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب, الذي لم يؤلف عليها ولا في غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل"[88]. تلك هي أقوال بعض النحاة والمؤرخين لأعلام هذا الفن في الرضي وكتابه.

وأقول: إن ما تركه الرضي من علم في كتابه شرح الكافية, لهي آيات بينات ناطقة بأنه قد أوتي الحكمة, ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً. ولقد نظر الباحث فيما كتب الرضي في شرحه مرات, وطالع أكثر ما سطره الكرام الكاتبون على جنباته فرأيته والحق أقول: يصول ويجول, كفارس يكر على أقرانه بكوكب يحطم ويهدم , وكصانع ماهر يرفع القواعد, وصائغ كابر يرصِّع القلائد بالفرائد.

يستعرض آراء النحاة ينقلها وينخلها على اختلاف الأمكنة وتوالي الأزمنة, وتباين المذاهب والنزعات, من كوفي إلي بصري, ومن بغدادي إلي شامي , في استقصاء شامل وحكم عادل, لا يبخس إماماً حقه فيما ذهب إليه, ويقدره قدره فيما له وما عليه , وكثيراً ما يهل برأى جديد, أو توجيه رشيد يقبله العقل ويؤيده النقل.

بيد أنه لابد للصارم أن ينبو, وللجواد أن يكبو , وللإنسان في طور نضجه أن يهفو, فالكمال لله وحده . ولقد شرد فكر الرضي وندَّ قلمه في مواضع من كتابه فصارت هَنَات, ولكنها هَيِّنَات, وهذا ما يؤخذ على الرضي في شرحه.

المطلب الخامس: ما يؤخذ على الرضي في شرحه.

أولاً: عدم دقته في النقل عن المبرد واليك أمثلة توضح ذلك:-

1- أسماء أيام الأسبوع أعلام عند المبرد بدليل قوله في "المقتضب" يقول فيما كان علماً في الأيام كذلك في تصغير سبت: سُبَيْت – وفي أحد : أُحَيْد – في الاثنين : ثُنَيَّان , لأن الألف ألف وصل[89] وابن الحاجب والرضي يَنْسُبَان إلى المبرِّد أنه قال : لا يكون الاثنان علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة[90], قال الرضي (قال سيبويه : يكون اثنان علماً لليوم المعين بلا لام تقول: "هذا يوم اثنين[91] مباركاً فيه", ورد المبرِّد وقال: هو حال من النكرة, قال ولا يكون علماً إلا مع اللام (كونه من الغالبة)[92].

2- في غير موضع من المقتضب[93] ذكر المبرِّد أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو: "مررت برجل أسد " على معنى شديد ومررت بنسوة أربع على معنى معدودات فهو متفق مع سيبويه[94], والرضي ينسب للمبرد القول بأن نحو " مررت برجل أسد " بتقدير مثل , ثم أخذ الرضي يقوي مذهبه, وقال : وغير المبرد يتأول الجوهر في مثل هذا بما لا يليق به من الأوصاف[95].

3- ألا بمعنى التمني يذكر المبرد فيها رأى الخليل وسيبويه , ويبين سندهما فيما ذهبا إليه من أنه لا خبر لها , ولا يراعي محلها مع اسمها ويعبر عنه بقوله (واحتجاج النحويين , كما يذكر أيضاً رأى المازني وسنده في مخالفته الجمهور ثم يختار رأياً[96], والرضي في شرح الكافية يذكر رأي المبرد مع المازني في رأي سيبويه[97].

4- كلام المبرد صريح في المقتضب في أن المبدل منه والبدل موجودان معاً لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط ، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ويقول : وقيل له بدل ، لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له[98] ،والرضي ينسب للمبرد القول بأن البدل منه في حكم الطرح، ثم يردّ عليه الرضي بقوله: (واختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرد: إنه في حكم الطرح معني بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه أن الأول ليس في حكم الطرح معني إلا في بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً)[99].

ثانياً : يؤخذ على الرضي استشهاده بشعر المحدثين: كأبي تمام، والمتنبي، وبشار، وأبي نؤاس، والقول الراجح أنه لا يستشهد بكلام هؤلاء وأمثالهم. وقد بينت فيما سبق أن الرضي رُبَّما كان يستشهد بشعر بعض المحدثين للاستئناس، وقد استشهد الرضي، رحمه الله تعالى، في باب المبتدأ[100] والخبر بقول أبي نؤاس:

غَير مأســـوفٍ على زمنٍ يَنْقَضِي بالهَـــــمِّ والحَـــزَنِ[101]

كما استشهد في باب الحال[102] بقول بشار:

إذا أنْكَرَتْني بلدة أو أنكرتُها خَرَجْتُ مع البازي عليّ سواد[103]

وبقول أبي الطيب:

قبلتها ودموعي مَزْج أدمعها وقبلتني على خـوف فما لفم[104]

وأستشهد في باب الفاعل بقول أشجع السلمي[105] :

كأن لم يَمُتْ حَيٌّ سِواكَ ولَمْ تقُمْ على أحـدٍ إلا عَلَيْك النوائحُ[106]

ثالثا: أن الرضي بما لا ح له تعقب ابن الحاجب في الكافية فلم يبال التشهير به فانظر مثلاً إلي عباراته في رده عليه دخول من على تميز كم الاستفهامية إذ يقول: (فلم أعثر عليه مجروراً بمن لا في نظم ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته) ولهذا كان حسناً من السعد في المطول رده على الرضي بشاهد فيه التلميح البديع وهو قوله تعالي: (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة)[107].

رابعاً: مع طول النظر وجد الباحث في موضعين من شرح الكافية عبارتين للرضي تَنُصَّان على عدم تسليمه بتواتر القراءات السبع أولاهما قوله:

(وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيهما إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالي (تساءلون به والأرحام)[108] بالجر في قراءة حمزة[109] وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف ؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختبار إلا في نحو : الله لأفعلن ... والظاهر أن حمزة جَوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع[110].

وقال أيضاً: (وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظروف ثابت مع قلته وقبحه ، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما فقراءة ابن عامر[111] ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين)[112].

والذي يراه الباحث: أن القرآن أحكمت آياته وأتقنت كلماته ، وتوجهت إلي روايته، والمحافظة على نقله هِمَمُ الصحابة والتابعين، تلقُّوه عن رسول الله (صلي الله عليه وسلم) وهو بين ظهرانيهم، فضبطوه، وحفظوه، وأتقنوه، باذلين غاية الفحص، ومنتهي الدقة والأمانة.

وقد سَمَتْ ألفاظ القرآن عن أن يتطاول إليها عبث التحريف، والتبديل، لوعد الله القدير بحفظها (إنَّا نحن نزَّلنا الذِّكر وإنَّا له لحافظون)[113] فشتان بين كلام الله وكلام العرب. فالقرآن آيته الدائمة وحجته الخالدة (ولا تبديل لكلمات الله)[114] (ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)[115].

والقراءات : هي اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما ، ولابد فيها من التلقي والمشافهة ؛ لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالتلقي، والسماع،

والمشافهة[116]. والقراءات كلها حجة ، فقد قال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): (نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف)[117].

وقال السيوطي: (أما القرآن، فكل ما ورد أنه قُرِئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً)[118]. وقال: (كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون علي عاصم[119]، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلي اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مُطعّن فيها ، وثبوت ذلك دليل علي جوازه في العربية).

ولا ريب أن عدم تسليم الرضي بتواتر[120] القراءات إحدى الهنات الملاحظة عليه ، التي تضاف إلي الثلاثة مآخذ السابقة ، وعلي أية حال إذا عدت زلات الإنسان فذلك آية فضل علي أن حسنات شرح الرضي أكثر من أن تحصي في مثل هذه العجالة ، ولكن يبقي شرح الرضي علي الكافية برهان حق على عبقرية صاحبه ، حيث إن الهنات جميعاً تتلاشى تجاه المحاسن التي انطوي عليها شرح الكافية للرضي.

نتائج البحث:

إن الكلام بالنحو يكمل، والخطاب به يجمل، وجميع العلوم مفتقرة إليه في مسائلها، ومحتاجة إلى مراعاته في محاوراتها، وعلي قدر النبوغ فيه يكون الفوز بمعرفتها، به يسلم الكتاب، والسنة من عادية اللحن والتحريف، وهما موئل الدين وذخيرة المسلمين، لذا كان تدوينه، وبحث قضاياه، ومعرفة أعلامه، عملاً مبروراً وسعياً في سبيل الدين مشكوراً. فلذا قدّر المؤرخون جهودهم ، ورفعوا لهم أعلام الحمد ، وخلَّدُوهم في صحائفها ، بمداد التبجيل والتكريم.

وانطلاقاً من هذا التقدير للنحو والنحاة طالع الباحث كتاب (شرح كافية ابن الحاجب للرضي في النحو) مرات نتج عنها هذا المسمى (ونظرات في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب) الذي جعله الباحث في مقدمة وخمسة مطالب هدت إلى أهم النتائج الآتية:

أظهر البحث أن السبب في عدم ذكر الرواة سنة مولد الرضي ، ربما لأن التاريخ في زمن مولده كان في شغل شاغل عنه ، بسبب أحداث جسام ألمت بموطن مولده ، حيث كانت إيران – مكان ولادته – في تلك الفترة مسرحا لحوادث الغزوات المغولية ، فقد بدأت الحملة الأولي تحت قيادة جنكيز خان في تللك الفترة[121].

انتهاج الرضي نهج البغداديين واضح من الصفحات الأولي من شرح الكافية ، إذ نراه يرجح رأي الكوفيين ، وتارة أخرى يرجح رأي البصريين مع الميل بعض الشيء إلي البصريين ، وكثيراً ما

يختار ما انفرد به بعض أعلامها، وفد يختار بعض أراء البغداديين الذين سبقوه هذا من ناحية اتجاهه النحوي ، أما من الناحية الفقهية فقد بين البحث تشيُّع الرضي.

تضمن شرح الرضي شواهد من القرآن الكريم، وأحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث أكثر من الاستشهاد به، وقد أوضح البحث الخلاف في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف.

وكذلك تضمن شرح الرضي شواهد من كلام العرب المحتج بكلامهم ، أما الشواهد الشعرية فقد دَعَّمَ الرضي القواعد بها ، فذكر في شرحه سبعة وخمسين وتسعمائة شاهداً شعرياً ،والناظر فيها يري أن أكثرها للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ممن يُحْتَّج بشعرهم، والقليل بل النادر منها للمحدثين من الشعراء من أمثال أشجع السلمي، وأبي الطيب المتنبي وغيرهما، وقد بين البحث أن الرضي ربما كان يستشهد بشعر بعض المحدثين للاستئناس، كما أكثر من الاستشهاد بكلام علي بن أبي طالب(رضي الله عنه) .

أُخِذَ علي الرضي عدم دقته في النقل عن المبِّرد ، حيث نسب له بعض الآراء وفي المقتضب ما يناقضها ،كما يؤخذ عليه تعقبه لابن الحاجب فكان لا يبالي التشهير به ، وفي متن البحث ما يدلل علي ذلك ، ومن أخطر ما يؤخذ علي الرضي عدم تسليمه بتواتر القراءات السبع ، حيث صَرَّح بذلك في موضعين من شرحه ، وقد قام الباحث بتوضيح ذلك في موضعه من البحث .

ويوصي هذا البحث بوجوب رجوع الباحثين عند ذكر آراء العلماء إلي مصادرهم الأصلية للتحقيق والتدقيق.

وبعد .. فالله أسال أن ينفع بهذا العمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش والتعليقات:

1- المعنى هنا هو الرضي.

2- انظر: بغية الوعاه 1 / 567 , 568 , ط دار الفكر , ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص 144-140 , دار المنار 1416 هـ / 1991م.

3- نسبة إلى سمناء, وهي مدينة من مدن قومس أو قومش . راجع كتاب: أحسن التقاسيم للمقدسي ص 356 , وقيل هي مدينة بين الري ونيسابور, راجع تقويم البلدان ص 436.

4- انظر في ترجمته : شذرات الذهب 5 /495 , هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي 6 / 134 ط , دار العلم للملايين بيروت لبنان وبغية الوعاة 567/1 . 568 , ونشأة ص 144-140 , الوسيط في تاريخ النحو العربي ص 140 –ص141, استراباذ: إحدى قرى " طبرستان "كما في الأعلام 2 /82.

5- انظر: الأعلام 2 / 72 .

6- انظر: بغية الوعاه 1 / 567 .

7- انظر: هدية العارفين 134/2 , وكشف الظنون 2 /21.

8- انظر: نشأة النحو ص 144.

9- انظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي ص 140.

10- محمد جاسم الهيتي : في الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه , رسالة ماجستير بمكتبة اللغة العربية بالقاهرة رقم 285 .

11- الكامل في التاريخ لابن الأثير 12 / 147 وما بعدها.

12- انظر شذرات الذهب 5 / 395 , وهدية العارفين 6 /134 , والأعلام 86/6 , والكني والألقاب 276/2 , وكشف الظنون 2 /1021 , والمنجد ص 308 , وبغية الوعاه 1 / 567, 068 , ونشأة النحو ص 140 – 144 , الوسيط في تاريخ النحو العربي ص 140-141.

13- هو أبو عمرو عثمان جمال الدين عمر الكردي الأصل , الإسنائي المولد, المقرئ النحوي , المالكي الأصولي الفقيه , صاحب التصانيف المنقحة , ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة باسنا من الصعيد , وكان أبوه كردياً حاجباً للأمير عز الدين الإصلاحي , فاشتغل أبو عمرو في صغره بالقاهرة , وحفظ القران , واخذ بعض القراءات عن الشاطبي, وقرا بالسبع على أبي الجودى , وسمع من البوصيري له في النحو الإيضاح , والإيمالي, والكافية في النحو والشافية في الصرف وصنف في الفقه مختصراً , وفي الأصول مختصراً , أو غير ذلك توفى سنة 646 هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان 314/11 , وبغية الوعاه 2 / 134-135.

14- راجع : روضات الجنات ص 286.

15- أصل الشيعة :الفرقة بين الناس.. انظر اللسان 2377/4 ,والشيعة الفرقة التي ينتسب إليها الرضي عرفهم الشهرستاني في كتابه الملل والنحل (بأنهم هم الذين شايعوا علياً على الخصوص , وقالوا بإمامته نصاً ووصية)، انظر الملل والنحل 140/1-144, ط دار الكتب العلمية بيروت سنة 1999م.

16- انظر : شرح الكافية للرضي 1 /191 بتعليق د. يوسف حسن عمر.

17- السابق 3/ 216.
18- السابق 8/1.
19- انظر : معجم المؤلفين 6 / 183 , والأعلام 86/2 , شذرات الذهب 5/ 395.
20- راجع التراجم السابقة , وهناك رواية أخرى تقول : إن وفاة الرضي كانت سنة 684هـ , انظر هدية العارفين 6 / 134.
21- الصّبا : ريح من مطلع الثريا, إلى بنات نعش , وتثنى صبوان وصبيان , انظر: القاموس المحيط مادة (صبا) ص130 , ط , مؤسسة الرسالة .
22- راجع : شذرات الذهب 5 / 395 , ومفتاح السعادة 1 / 170.
23- راجع : مقدمة شرح الرضى على كافية ابن الحاجب في النحو 1 / 6.
24- انظر : نشأة النحو ص 140.
25- السابق الصفحة نفسها.
26- راجع المدارس النحوية للدكتور : شوقي ضيف ص 245 , ط دار المعارف.
27- السابق ص282.
28- السابق ص 245.
29- انظر : شرح الكافية 1 / 70 وما بعدها , ط بيروت.
30- السابق 1 / 93 استانبول.
31- السابق 79/1.
32- السابق 677/1.
33- السابق 1 / 20 بتحقيق أحمد السيد أحمد.
34- السابق 21/1 , ط استانبول.
35- انظر : شرح الكافية 1 / 20 ط استانبول.
36- السابق 2/ 170 بتحقيق أحمد السيد أحمد.
37- السابق 3 /23.
38- السابق 210/4.
39- راجع شرح الكافية 1 / 110.
40- السابق 2/ 393.
41- السابق 3 /191.
42- السابق 474/3.
43- السابق 3 /500 .
44- السابق 4 / 32.
45- راجع فهارس كتاب سيبويه تحقيق " هارون " وفهارس كتاب سيبويه , عضيمة، ص 720-721.
46- راجع في ذلك أيضاً.

47- شرح الكافية 1 / 87.
48- راجع فهارس شرح الكافية , للدكتور يوسف حسن عمر.
49- انظر نشأة النحو ص 138.
50- سورة الأعراف الآية رقم 137.
51- سورة العصر آية 5.
52- لأنه : أي الاستثناء.
53- سورة يوسف آية 41.
54- شرح الكافية 1 / 87(55) انظر هذه الآراء في تاريخ النحو العربي ص 177.
55- انظر فهارس " شرح الكافية " للدكتور يوسف حسن عمر.
56- نشأة النحو ص 148.
57- انظر" شرح الكافية " للرضي 1 /52.
58- أخرجه أحمد في مسنده 4 / 192, والبيهقي في سننه 7 / 123.
59- انظر" شرح الكافية " للرضي 1 /90.
60- السكة: السطر من النخيل, انظر القاموس المحيط ص 943 , والمأبور: اللقمة, والمأمورة : كثيرة النسل , وانظر ما قاله القالي في الأمالى 11 / 103, والحديث أخرجه البخاري 8 / 395 , وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 5 / 258 .
61- انظر شرح الكافية للرضي 125/11.
62- أخرجه أحمد في مسنده 4 / 4112 , وذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين 10 / 291.
63- راجع شرح الكافية 141/11.
64- رواه ابن حيان في صحيحة عن أبي هريرة بلفظ " إن الله كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال , وإضاعة المال " 5720.
65- راجع شرح الكافية 172/1.
66- أخرجه البخاري , والترمذي في سننه (1247 , والنسائي في سننه (19).
67- أخرجه أحمد في مسنده 1 / 281.
68- أخرجه البيهقي في سننه 3 / 75 , والحاكم في المستدرك 1 / 246.
69- انظر شرح الكافية 2 / 59 .
70- أخرجه البخاري 8 / 114 , والبيهقي 12/11.
71- انظر شرح الكافية 9/2.
72- انظر في موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف 5 / 19.
73- راجع شرح الكافية 312/3.
74- أخرجه مسلم 22/18 , انظر في سنن النسائي 2 /10 , والأماليج: نوى المقل, وملج كسمع: لاكه في فمه , انظر القاموس المحيط ص206 , مادة " ملج ".

75- راجع شرح الكافية 320/3.

76- أخرجه النسائي في سننه 4 /176 , وابن ماجه برقم (1664) والترمذي في سننه برقم (710) , واحمد في مسنده 3 / 319 .

77- انظر شرح الكافية 183/1 , ومعنى البيت يقول الشاعر: إنني كالهارب من الماء فلجأت إلى المطر , وذلك كمن يستجير بالحر الشديد بالنار .

78- انظر شرح الكافية 306/1.

79- معنى البيت : ينصح الشاعر ألا يكون مغالياً في جانب ومهملاً في جانب آخر , لأن كلا هذين الأمرين ذميم , وانظر البيت في خزانة الأدب 2 /122 .

80- انظر شرح الكافية 206/3.

81- انظر في ديوان جميل ص53 , والأغاني 8 / 104 , والخصائص 1122/2 , خزانة الأدب 5 /217 .

82- انظر أقوال : على بن أبي طالب في شرح الكافية على سبيل المثال في هذه المواضع – 283/1 306/1 011/1, 38/2 , 20, 68 , 103, 189 ,246,256, 30 , 52/3 , 196 , 406, 454, 460 12/4, 31, 70, 113, 118, 166, 252, 316, 371, 441 .

83- انظر الأمثال في هذه المواضع :- 197/1, 200, 225, 274, 447, 232, 233, 249, 397, 323, 398, 327, 328, 249, 255/2, 53/3, 89, 25/4, 155, 202, 215, 235, 486, 492 .

84- راجع مفتاح السعادة 171/1.

85- راجع مقدمة " خزانة الأدب ".

86- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1307/2 للعلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني , ط دار الكتب العلمية.

87- راجع مفتاح السعادة 1701/1 .

88- انظر المقتضب 200/2 تحقيق، عضمية.

89- انظر شرح الكافية 127/2.

90- المضاف وذو اللام , الغالبين في العلمية , يجب كونهما أشهر فيما غلباً فيه , منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العلمية , فإذا صارا علمين اتفاقا , لزمت الإضافة فيما كان مضافاً , فلا يجوز تجريده عنها, وأما ذو اللام , فالأكثر فيه أيضاً لزوم اللام, وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة " نابغة " وذلك قليل انظر شرح الكافية 2 / 127.

91- السابق الموضع نفسه.

92- ينظر 3 / 313 , 340.

93- ينظر الكتاب لسيبويه 1 / 231 .

94- ينظر شرح الكافية 1 / 282 , ط بيروت.

95- ينظر المقتضب 4 / 469 -498.

96- ينظر شرح الكافية 1 / 282 , ط بيروت.
97- ينظر المقتضب 4 / 443, ط بيروت.
98- ينظر شرح الكافية 1 / 316 , ط بيروت.
99- انظر شرح الكافية 1 / 199.
100- البيت من (المديد) وقد ورد في المغنى 155/1 , وأمالي ابن الحاجب ص637, وهمع الهوامع 94/1 وخزانة الأدب 345/1 , والمعجم المفصل 1031.
101- راجع : شرح الكافية 78/2 .
102- البيت من (الطويل) والبازي : ضرب من الطيور , والمعنى : يقول الشاعر / إذا تجاهلت قدري بلدة ولم تعطني مكانتي التي استحقتها بكرت في الخروج من هذه البلدة مصاحباً البازي , والشاهد (على سواد) حيث جاءت جملة الحال عنده غير متصدرة بضمير صاحب الحال من غير عطف وهذا لا يحكم بضعفه.
103- البيت من (البسيط) والشاهد فيه (فما لفم) حيث جاءت (فما) من الضمير المستتر في قبلتني , وهو في ديوانه 153/4.
104- انظر : شرح الكافية 11 /171.
105- البيت من (الطويل) , والشاهد فيه قوله (النوائح) حيث قدر لها الرضي فعلاً محذوفاً وتقديره قامت.
106- سورة البقرة الآية رقم 211.
107- سورة النساء من الآية رقم 1 . وقد اختلف في المسألة البصريون والكوفيون , وينظر في المسالة الإنصاف 2 /463- 474.
108- هو (أبو عمارة) حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت 156 هـ) ,كان إمام الناس في القراءة بالكوفة , ينظر السبعة لابن مجاهد ص71 , والنشر 1 /166 , والمغنى 32/11.
109- ينظر شرح الكافية 1 / 296.
110- هو (أبو عمران) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي (ت 118 هـ) أمَّ المسلمين في أيام عمر بن عبد العزيز, وكانت له مشيخة الإقراء بدمشق, ينظر : السبعة لابن مجاهد ص 85 , والنشر 144/1 , والمغنى 27/1 -28.
111- شرح الكافية 1 / 271.
112- سورة الحجر أيه رقم (9) .
113- سورة يونس أيه رقم (64) .
114- سورة فصلت أيه رقم (42) .
115- انظر : لمحات في علوم القرآن ص 107 ط بيروت ، والبرهان 318/1 وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 82/1.
116- انظر : الإصباح في شرح الاقتراح ص 37 تأليف د. محمود فجال ، دار القلم أولي 1989م.
117- ينظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص 24 تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي ط بيروت.
118- هو (أبو بكر) عاصم بن أبي النجود الأسدي (ت 127 هـ) انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة في

عصره ينظر : النشر 156/1 ، والمعني 69/1 .

119- إذا خالفت القراءة القاعدة فإما أن تكون :

أ – قراءة متواترة : وهذه تهدم القاعدة لا العكس .

ب – قراءة مشهورة : وهذه تهدم القاعدة أيضاً لا العكس .

ج – قراءة شاذة: فإذا سلمنا أنها شأن أي قراءة سمعت من الرسول (ص) فهذه تأخذ حكم السابقتين ..)

120- انظر: " الشواهد في النحو العربي " رسالة دكتورا في كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر رقم 767 م . عبد العزيز صالح رضوان وضابط القراءة المتواتر: (هي كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت العربية أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه هي القراءة المتواترة، المقطوع بها انظر: منجد المقرئين ص 115.

121- راجع : الكامل في التاريخ لابن الأثير 147/12 وما بعدها.

قائمة المراجـــع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، مطبعة البابلي الحلبي – الطبعة الرابعة 1398هـ.

2- الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجال ، الطبعة الأولي، دار القلم بيروت 1989م.

3- الأعلام لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت لبنان 1980م.

4- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م.

5- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي : تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ والتحقيق، احمد محمد قاسم مطبعة السعادة 1396هـ - 1976م.

6- الأمالي لأبي علي القالي ، اسماعيل بن عبدالقاسم ، ت 356هـ، دار الكتب المصرية، 1926م.

7- البرهان في علوم القران تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية ، الطبعة الاولى 1376هـ.

8- بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، 1399هـ - 1979م، دار الفكر ، وطبعة عيسي البابي الحلبي، القاهرة، 1945م.

9- حماسة أبي تمام شرح المزروقي، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون لجنة الترجمة والنشر القاهرة 1371هـ.

10- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق محمد عبدالسلام هارون الخانجي مصر ، وطبعة بولاق . مصر الطبعة الثالثة 1409 هـ - 1989م، وبولاق 1299 هـ.

11- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار – دار الكتب المصرية 1952-1956م، وطبعة الهيئة العامة للكتاب 1987م ، والطبعة الثانية، دار الهدي للطباعة بيروت – لبنان.

12- ديوان جميل بثينة، جميل بن معمر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

13- ديوان أبي الطيب المتنبي. شرح ناصيف اليانجي، بيروت 1305 هـ.

14- ديوان بشار بن برد ، محمد رفعت فتح الله ومحمد شوقي أمين مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، 1954م.
15- سنن الترمذي تحقيق الأستاذ أحمد شاكر وآخرين – دار الكتاب العلمية – بيروت عن ط مصطفي الحلبي بالقاهرة 1356هـ.
16- سنن ابن ماجه ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسي البابي الحلبي بمصر، 1952م.
17- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف، ط 2 ، دار المعارف القاهرة.
18- سنن النسائي بشرح السيوطي ، وحاشية السندي وصورة عن الطبعة الأولي 1348 هـ بالقاهرة.
19- شرح ديوان الحماسة ، ابو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي تحقيق احمد امين وعبدالسلام محمد هارون لجنة التاليف والترجمة والنشر 1951-1953م.
20- شرح الكافية في النحو للرضي طبعة الأستانة 1275 هـ وطبعة استنبول، وطبعة المكتبة التوفيقية بتحقيق أحمد السيد أحمد جامعة القاهرة، وطبعة جامعة قاريونس بنغازي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، 1996م.
21- الشواهد في النحو العربي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر برقم 868 للأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح رضوان.
22- صحيح البخاري طبعة دار الطباعة العامرة – استنبول، وطبعة الريان.
23- فهارس كتاب سيبويه، محمد عبدالخالق عضيمة، مطبعة السعادة ط الأولي 1395 هـ - 1975م.
24- الكامل في التاريخ لابن الأثير ، علي بن أبي الكرم ت 63 هـ - الطباعة المنيرة ، القاهرة 1356 هـ.
25- الكتاب لسيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب بيروت ، وطبعة بولاق بمصر.
26- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفي بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، طبعة دار الكتب العلمية.
27- الكني والألقاب تأليف عباس القمي ، مؤسسة الوفاء، بيروت لبنان الطبعة الثانية 1403هـ – 1983م.

28-لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم ت 711 هـ، دار صادر بيروت 1976م، والطبعة الأولي 130 هـ، بالمطبعة الخيرية ببولاق ، مصر، وطبعة دار الجيل بيروت 1408هـ - 1988م.

29-المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف.

30-مسند الإمام أحمد بن حنبل طبعة الريان، والطبعة الأولى، دار الصادر للطباعة والنشر بيروت، 1969م.

31-معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي بيروت.

32-المغني في توجيه القراءات العشر.

33-مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لطاش كبري زادة ، تحقيق محمد سيد كيلاني ،طبعة مصطفي البابي الحلبي سنة 1387 هـ.

34-المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

35-الملل والنحل الشهر ستاني، أبو الفتح محمد بن عبدالكريم – تحقيق محمد سيد كيلاني، طبعة مصطفي البابي الحلبي سنة 1387 هـ.

36-موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ، الطبعة الأولي . بدون تاريخ.

37-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، طبعة القاهرة 1969م ، وطبعة دار المنار 1412 – 1991م.

38-النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت 1413 هـ 1992م.

39-هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر 140 هـ - 1982م، بيروت، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت 1413 هـ 1992م.

40-همع الهوا مع للسيوطي تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ط الأولى، 1400 هـ - 1980 م دار البحوث العلمية الكويت.

41-الوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الحميد محمد الأسعد، دار الشواف، بالرياض، 1413هـ - 1992م.

42- وفيات الأعيان لابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد 681هـ ، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1968م.